مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر

والـــــي مـــــريـــم
جامعــة باجــي مخـــــتار – عنـــابة – الجـــــزائر

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ارتباط الاقتصاد الجزائري بإيرادات قطاع المحروقات وتأثرها بتقلبات أسعار البترول، ومحاولة إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، وإدراجها كخيار استراتيجي للخروج من الأزمة الحالية والوصول إلى الإستقرار الاقتصادي . وتوصلت الدراسة الي ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل علي رفع مستوي التوظيف لعنصر العمل ، وبالتالي الرفع من مستوي الطلب الكلي الفعال علي السلع الاستهلاكية والاستثمارية . كذلك اوضحت النتائج ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي في تزايد مستمر خلال الفترة 2010م – 2015م .

ABSTRACT:

The objective of this study is to explain the dependence of the Algerian economy on the revenues of the hydrocarbon sector, which had been affected by fluctuations in oil prices. Moreover, to identify the importance and the role of small and medium enterprises in achieving economic development ; and include them as a strategic option to evade the current crisis in order to achieve the stability of the economy. The study main findings indicated the positive role played by small and medium enterprises in increasing the labour productivity, thus, increasing effective aggregate demand on both consumer and investment goods. In addition, the findings indicated that the contributions of these enterprises in Gross Domestic Product has shown continous rising trends during the period 2010-2015.

الكلمات المفتاحية:المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الأزمات النفطية ، الاقتصاد الجزائري .

المقدمة:

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر أهم القطاعات الاقتصادية، إذ تعمل الحكومة الجزائرية على إعطاء الأولوية لهذا القطاع من خلال الإصلاحات المتتالية لتطويره وتنظيمه لمساهمته في تحقيق التنمية في الجزائر، ومنذ أواخر سنة 2014م بدأت أسعار البترول بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من نصف أسعارها، وقد أدى ذلك إلى آثار سلبية على القدرة المالية للجزائر، نظرا لاعتماد مداخيلها على إيرادات المحروقات، وفي ظل تراجع أسعار النفط في السوق العالمية، تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، مما أدى إلى تسجيل عجز على مستوى القوائم المالية للدولة، واللجوء إلى اقتطاعات معتبرة من الادخارات المالية لها لدى بنك الجزائر" صندوق ضبط الإيرادات" ، حيث يعاني الإقتصاد الجزائري من ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات ما استوجب البحث عن حلول تخرج البلد من الأزمة الحالية والتي ستدوم أثارها لسنوات في محاولة لإيجاد بدائل ومداخيل غير نفطية، لذلك فالإجماع ينصب حول ضرورة تنويع القاعدة الإقتصادية الجزائرية من خلال التفكير الإستراتيجي للخروج من الهيمنة والسيطرة البترولية التي تعاني منها منذ الإستقلال، وذلك لأن الجزائر فشلت في بناء إقتصاد عصري قوي أسفر عن هشاشة الإقتصاد الجزائري التي تعتبر جسيمة جدا خارج مجال الثروات الريعية .

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم مرشح كبديل لقطاع المحروقات إذ أنها المكونة لأهم جزء في النسيج الإقتصادي الخاص، والتي تتميز بخصائص تجعل منها مصادر للميزة التنافسية تمكن من دفع الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وقد زادت أهميتها وحتمية دورها في الهيكل الإقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء بالنظر لإسهاماتها الإيجابية في زيادة الصادرات في ظل التحولات والتطورات التي مسّت الإقتصاد العالمي ، لذلك تسعى السلطات إلى دعمها وتوفير الشروط والمعلومات عن إمكانية دخول أسواق جديدة من خلال تحقيق مزايا تنافسية في مجال معين في السوق. وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدور الذي تؤديه في تحريك عجلة النمو الإقتصادي، تحقيق التنمية سواء في فترات الإستقرار أو في ظل الأزمات والإختلالات، ويختلف الدور الذي قد تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الإقتصادية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى تبعا للخصائص والظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة فيها ومستوى التطور الذي بلغته.

ومن خلال ما سبق تتضح إشكالية الدراسة من خلال السؤال التالي:

ما هو الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية خارج المحروقات؟

الدراسات السابقة:

دراسة : بسعيد أسامة نبيل و محمدي مواهب، (2017م) :

وقد هدفت إلى أن الصناعة محرك رئيسي للإقتصاد، انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها داعمة أساسية لتفعيل النشاط الصناعي، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رئيسيا في التنمية الصناعية و الإقتصادية، ضرورة التركيز على الإستثمار في العنصر البشري و تنمية الابتكار.

دراسة : ثامر دليلة، (2016م) :

هدفت الدراسة إلى أن ترقية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصرا أساسيا داعما للنمو الاقتصاد، ومطلبا استراتيجيا تسعى لتحقيقه الدول النامية لما له من آثار إيجابية على الميزان التجاري وعلى الدخل الإجمالي فيها . والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تعاني من التبعية التجارية ومن عدم تنويع صادراتها، تسعى للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع. ولتحقيق ذلك انتهجت تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الفعال الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية من خلال ما توفره من مناصب شغل ومساهمتها في تحقيق الثروة وزيادة الدخل.

أهمية الدراسة: تبين هذه الدراسة أهمية العناصر التالية:

ابراز أسباب وجود صعوبة في وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تسليط الضوء على حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودور هذه الحاضنات في تنمية النسيج الاقتصادي.

اظهار أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي.

قطاع المحروقات بين المتغيرات الدولية والضرورة الاقتصادية :

لعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا رئيسيا في تمويل التنمية الإقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحويها، حيث يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 50% وأكثر من 57% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية، ولعل الحديث عن تعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات سواء كانت سلبية أو إيجابية ناتج أساسا

عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه التقلبات السعرية للنفط على الكثير من المؤشرات الكلية، وهو ما يستوجب منا دراسة هذا الأثر

أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري:

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة استراتيجية، لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها، وتكمن أهميته في عنصرين، فأولا هو مصدر للطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى؛ وثانيا لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية. إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز،كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، و تمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي: (عبد اللطيف بن أشنهو، 2004م ، ص 40)

أ) المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية: تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز ، وهو ما يعكس عدم استقرار القطاعات الأخرى وهشاشتها، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات .

ب) المحروقات والقطاع الصناعي: تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية " كالبنزين، البوتان، الزيوت"، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو .

2) اتجاهات أسواق النفط العالمية:

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ السبعينات إلى غاية 2014 وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي: (السعيد رويبح،2013م، ص 27- 29)

– الأزمة النفطية سنة 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث قررت المنظمة سنة 1973م زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 03 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار أي تم رفع الأسعار بنسبة 400%؛

– الأزمة النفطية سنة 1979م: ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية – الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى إنفجارأزمة نفطية ثانية.

– الأزمة النفطية 1986م: في الأسبوع الأخير من يناير 1986م انخفض سعر البترول بشدة إلى 17,70 دولار للبرميل وباقتراب شهر مارس انطلقت حرب أسعار شاملة أدت إلى تخفيض أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

– الأزمة النفطية 1988م: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى اضطرابات في سعر البترول أدت إلى إختلال كبير في العرض والطلب ، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل الواحد في ديسمبر لنفس السنة.

– الأزمة النفطية سنة 2004م: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت غلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل ، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط .

– الأزمة النفطية 2008م: سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004م بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008م، لكن الأزمة المالية كان لها أثرا واضحا على سوق النفط فقد أدى ذلك إلى انخفاض سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الجزائري .

– الأزمة النفطية 2014م: عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت أسعار البترول إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 05 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجع سببها إلى ارتفاع العرض من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة المنظمة المصدرة للنفط " الأوبك "، وتضاءل سلطتها في تحديد الأسعار ، وتزامن هذا مع ظهورمنتجات بديلة للنفط .

– وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50%منذ جوان 2014م شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي تؤثر على الاقتصاد الجزائري ومن تداعيات ذلك على الوضع الاقتصاديي والاجتماعي للجزائر.

3) أسباب هشاشة الاقتصاد الجزائري وغياب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

اعتادت السلطات الجزائرية على التعويل على العوائد البترولية مما يجعلها في تبعية لأحوال الأسواق العالمية وهذا ما يجعلها تتخبط في ظل الأزمة الحالية "أزمة إنخفاض أسعار البترول"، وقد ارتبط أداء الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقي رهين أسعار البترول، إذ أن عدم التنويع وأحادية الإنتاج المعتمدة جعل الدولة ريعية ودالتها الإنتاجية محتكرة في إنتاج البترول، ورغم أن الجزائر اعتمدت عدة مخططات تنموية وإصلاحات اقتصادية لكنها لم تؤدي إلى

الإستقرار الاقتصادي للبلد، لأنها لم تستفد من الفوائض المالية السابقة في تشغيلها في نشاط استثماري منتج، بل وجهت نحو نشاطات استهلاكية غير إنتاجية، حيث لم يقم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور المنوط به لاشتغاله بتقديم السلع الخدماتية، وإغفال الاستثمار في السلع الإنتاجية وهو ما يفوت على الاقتصاد الاستفادة من هذا القطاع، إضافة إلى المعوقات والتحديات التي تواجهها. وهو ما يشدد آثار الأزمة الحالية على الاقتصاد الجزائري.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها :

1) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (Jaque Roger Marchant، 1991،) وتصنف وفق عدد العمال المستخدمين في المؤسسة، وتضم حتى المؤسسات المصغرة، وتختلف التعاريف من بلد إلى آخر حيث:

– تعريف الاتحاد الأوروبي : قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توصيات المفوضية بتاريخ 3 أبريل 1996م، ويستخدم التعريف معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول إضافة إلى معيار الاستقلالية (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،2002م، ص 6)، ويعرف المؤسسة الصغيرة أنها المؤسسة التي تضم أقل من 50 عاملا ويكون رقم أعمالها أقل من 7 مليون أورو أو إجمالي أصولها يكون أقل من 5 مليون أورو. أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 إلى 250 ويكون رقم أعمالها أقل من 40 مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 5 مليون أورو. أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 10 عمال

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا: (نبيل جواد، 2007م، ص 25)

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر سنة 1985 المشروع الصغير والمتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي .

حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65,6 مليون دولار أمريكي .

عدد الموظفين والعمال لا يزيد عن 250 عامل.

– **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** : كانت عن طريق المشرع الجزائري (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،2001م، ص 4– 6) حيث صدر القانون رقم 18–01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق 12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:

تشغل من 01 إلى 250 شخص.

رقم أعمالها السنوي أقل من 02 مليار دج أو إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.

تستوفي معايير الاستقلالية.

وقد جاء التعريف بشكل مفصل حيث تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرون مليون دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار؛ وتعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار؛ وتعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250

شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دينار. والجدول رقم (1) يوضح ذلك :

جدول رقم (1): تصنيف PME حسب التعريف القانوني

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
المؤسسات المصغرة	09 إلى 01من	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	إلى 1049من	أقل من 200 مليون دج	من 10 إلى 100 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	إلى 250 من 50	أقل من 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،2001م

وهذا النوع من المؤسسات نجده في مختلف الدول، بمختلف الفروع والتخصصات الاقتصادية، الزراعية والصناعية، والخدماتية، وقد انتشر هذا النوع من المؤسسات (PME)، في الاقتصاديات الرأسمالية بشكل خاص سواء في الإتحاد الأوروبي، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو اليابان، حيث تقدر نسبة هذه المؤسسات في الاقتصاديات الرأسمالية المذكورة بـ 99% من مجموع المؤسسات، لكن هذا لا يعني التقليل من حجم التشغيل في المؤسسات الكبيرة، ويفيد هذا المعنى الدول النامية التي تريد الاستفادة من تجارب الاقتصاديات الرأسمالية، مع العلم أن الدول المتطورة توجه اليوم عناية خاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة و تقدم لها الدعم المالي، الاقتصادي، والقانوني حتى تزداد مساهمتها وفعاليتها في الاقتصاد العالمي، وفي أسواق خارجية جديدة .

2) خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تتميز هذه المشاريع بمجموعة من الخصائص تتمثل في: (هالة محمد لبيب عنبة،2002م ، ص17)

- سهولة إنشاء مثل هذه المشاريع: لانخفاض حجم رأسمالها .
- الاعتماد على الموارد الأولية المحلية: مما يساهم في خفض التكاليف .
- وضوح الهيكل التنظيمي كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إداريا، فنيا وماليا .
- بساطة الإجراءات القانونية .
- سهولة إعداد الدراسات اللازمة لمثل هذه المشروعات .
- سرعة البدء في التشغيل .
- تخدم في الغالب السوق المحلية.

3) أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا وهاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تمثل مقياس تقدم الشعوب وتأخرها، وتظهر أهميتها من خلال: (صالح صالح، 2004م، ص 40- 42)

أ) الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة :

من أهم ما تحققه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في المجتمع ما يلي:

- دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي .
- توفير النقد الأجنبي عن طريق إنتاج سلع ذات فرص تصديرية، وإنتاج سلع بديلة للواردات وهو ما تحتاجه الفترة الحالية.
- استغلال الموارد المحلية المتاحة، توسيع الأسواق وتنمية الموارد البشرية لتعزيز القدرة التنافسية في التجمعات الإنتاجية.
- جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج ما يؤدي إلى زيادة الدخل.
- الترابط بين الصناعات وتوفير سلع تحتاجها المشاريع الكبيرة.
- توفير مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة.

ب) الأهمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تتلخص أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية من خلال العناصر التالية:

تحقيق الاستقرار الاجتماعي: حيث تساهم في توليد الكثير من فرص العمل ما يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان تحسن مستواه المعيشي، كما تعمل على الحد من الهجرة الخارجية .

رفع نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني: فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توسيع قاعدة الملكية، وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتاز به في توجيه المدخرات نحو الإنتاج بدل الاستهلاك، لاسيما في المناطق الريفية.

التوظيف الامثل للموارد البشرية: وذلك لأن الثروةالحقيقية للمجتمع تكمن في القوة البشرية، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أساس استثمار هذه الطاقات، وتنمية مهاراتهم الإبداعية والريادية، صقلها وتوجيهها بما يخدم أهداف المجتمع والأمة (الخطاب،2010م، ص 286) .

مساهمة وموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري :

لم تعد ظاهرة التحول نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعلقة فقط بسد الفراغ الذي تركته المؤسسات العمومية المنحلة، بل أصبحت تمثل في الوقت الحالي بديل لتحقيق التنمية، لكونها تشكل عنصرا فعّالا في عملية التنمية، بالرغم من أنها لعبت دورا هامشيا وثانويا تابعا للمؤسسات الكبيرة في مرحلة إرساء القاعدة الصناعية الثقيلة، ثم بعدها تعززت مكانتها في ضوء الإنجازات المحققة من السياسة الصناعية لعشرية السبعينات، وقد برزت في عشرية التسعينات إرادة ورغبة جلية من طرف صناع القرار الصناعي في الإقتصاد الجزائري للإعتماد عليها لتحريك عجلة النمو وتحقيق الإنعاش وترقية الصادرات خارج المحروقات، وتجسد ذلك ميدانيا في مطلع الألفية الثالثة وظهر في المخططات والبرامج التنموية للحكومة الجزائرية. وفي هذا الخضم، سعت الجزائر من وراء تطبيق برامج تأهيل مؤسساتها الإقتصادية إلى تحسين تنافسيتها مقارنة بالمؤسسات الأجنبية. فقد حاولت جاهدة إلى إكتساب الخبرات والتجارب من الإتحاد الأوروبي، وطالما أن نجاح برامج التأهيل يتطلب الإهتمام بمختلف وظائف المؤسسة وأنشطتها كما تحتاج إلى جلب الخبرات الأجنبية، والإستفادة من تكنولوجيا متطورة وتقنيات تسييرية راقية في عصر لا يعترف إلا بالقوة كمقياس للإندماج في الإقتصاد العالمي،إلا أنها لم ترقى بمؤسساتها لمستوى المؤسسات الأجنبية وتتمكن من تعزيز هيكل صادراتها خارج قطاع المحروقات بالرغم من تحسن بعض المؤشرات وزيادة عدد المؤسسات سنويا ويتضح ذلك من خلال مايلي:

1) تطور التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يعاني، كما أن الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية منذ 1988 من أجل انفتاح أوسع، وتشريعات وتنظيمات منبثقة من مبادئ الاقتصاد اللبرالي، بدت نتائجها محدودة: (نشرية إحصاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (2012،م2015،2013، 2017) والجدول رقم (2) يوضح ذلك :

جدول رقم(2) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال (2010–2016)

السنوات	عدد المؤسسات	نسبة التطور
2010	619072	%
2011	659309	6.50
2012	711832	7.97
2013	777816	9.27
2014	852053	9.54
2015	934569	9.26
2016	1022621	9.42

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من 619072 سنة 2010م إلى 1022621 سنة 2016، بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة، وتطوير ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى، فهذه الزيادة المعتبرة ورغم التشطيبات التي يشهدها هذا القطاع سنويا بسبب الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية، كل ذلك لتعزيز القدرة التنافسية ولمواجهة متطلبات الاقتصاد الحر، ولقد نفذت السلطات الجزائرية مجموعة من البرامج التي حاولت تأهيل هذا القطاع ليتوافق ومتطلبات التوجه الجديد؛ كما تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل دقيق لوجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي حيث ترتكز الأنشطة غير الرسمية بشكل خاص في التجارة، أشغال البناء والتجهيز و الفندقة، وغيرها من الخدمات الفندقية، ويعود ظهور هذا القطاع الموازي لارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات، الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة إضافة إلى سوء التسيير.

2) تطور عدد مناصب الشغل :

تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توفير فرص العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل الجديدة، وما يترتب عليه من امتصاص للبطالة وفي أحيان كثيرة تتجاوز المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال، من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة خاصة وناجحة تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم، ومع زيادة معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر في القضاء على جانب كبير من البطالة.

وعليه اعتمدت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل التقليل من البطالة: (نشرية إحصاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (2015،2013،2012، 2017) والجدول رقم (3) يوضح ذلك :

جدول رقم(3): تطور عدد مناصب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإطار القانوني خلال 2010-2016

السنوات / PME	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع
2010	1577030	48656	1625686
2011	1676111	48086	1724197
2012	1800742	47375	1848117
2013	1953636	48256	2001898
2014	2110665	46567	2157232
2015	2327293	43727	2371020
2016	2511674	29024	2540698

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) الزيادة الواسعة في نسبة تشغيل اليد العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة إلى أخرى، بحيث نجد ارتفاع محسوس في عدد العمال من 1625686سنة 2010 إلى2540698 سنة 2016، ولقد بدأت الجزائر بمعالجة مشكلة البطالة من خلال إنشاء صناديق ووكالات والأجهزة المساعدة على الاستثمار، والمؤسسات ذات الصلة بتحسين وتوفير مناصب الشغل للأفراد العاطلين عن العمل. وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة التشغيل، كما يمكن اعتبارها مركز للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة غير المؤهلة التي لم تحظى باهتمام المؤسسات الكبيرة.

3) تحليل الميزان التجاري للفترة 2013م – 2016م :

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال الفترة 2010م- 2016م أثرت على الاقتصاد الجزائري، ويلعب الميزان التجاري دورا هاما في توضيح قوة بنية الاقتصاد، و توضيح مقدرة الصادرات على تغطية الواردات، وفي ظل الأزمة الحالية أين انخفضت أسعار البترول التي تعتمد عليها صادرات الجزائر اتضح عجز الميزان التجاري وعدم مقدرتها على تغطية الواردات وهو ما يتبين من خلال الجدول رقم 4 (نشرية إحصاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (2015،2013،2012، 2017) .

جدول رقم (4): تطور حالة الميزان التجاري (2010-2016)

الهيكل / السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2013	55028	64974	9946
2014	58330	62956	4626
2015	51702	34668	17034-
2016	46725	28883	17844-

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

من خلال تحليل الجدول رقم (4) تشير النتائج العامة المحققة فيما يخص إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال السنوات التي سبقت أزمة إنخفاض أسعار النفط تحقيقها فائض على مستوى الميزان التجاري، عكس السنوات التي تلت 2014 حيث ظهر العجز على مستوى الميزان التجاري وهو ما يفسر عدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات حيث يعتمد هيكل الصادرات على قطاع المحروقات بنسبة 96%، ويوضح أسباب الفائض المحقق قبل الأزمة بسبب الأسعار المرتفعة للبترول.

4) تطور الناتج الداخلي الخام"PIB" خارج قطاع المحروقات :

يتضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو من أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق، أما بالنسبة للجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في المشاريع الصغيرة أو يتم ادخاره في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها للاستثمار، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد في رفع إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها وهو ما يوضحه الجدول رقم 5(نشرية إحصاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (2015،2013،2012، 2017)

جدول رقم(5): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (2010-2015)

الإطار القانوني / السنوات	حصة المؤسسات العامة	حصة المؤسسات الخاصة	المجموع
2010	827,53	4681,68	5509,21
2011	923,34	5137,46	6060,8
2012	793,38	5813,02	6606,404
2013	893,24	6741,19	7634,43
2014	1187,93	7338,65	8527
2015	1313,36	7924,51	9237,87

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

من خلال الجدول رقم (5) يتبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر في تزايد مستمر بحيث برز هذا الارتفاع من 5509,21 سنة 2010 إلى 9237,87 سنة 2015 ، وترجع هذه الزيادة بصفة خاصة إلى القطاع الخاص، هذا الأخير وصلت مساهمته سنة 2015 إلى 7924,51 مليار دينار، عكس القطاع العام تبقى نسبة مساهمته ضئيلة مقارنة بنسبة القطاع الخاص المحققة.

مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوطة وإمكانية تطويرها :

1) الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (غدير أحمد،2007م، ص 45)

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عدة مشاكل وعراقيل تعيق تنميتها تحتاج إلى الدراسة والحل العاجل، وتتلخص في صنفين:

أ) التحديات الخارجية (المستوى الكلي):

- عدم استقرار التشريعات في تنظيم الاستثمار، وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتضارب اختصاصها، وتعقد الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والضرائب والتأمينات.
- عدم ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتحادات ترعى مصالحها، جعلها تعمل بشكل فردي، مما قلل فرصتها التنافسية في السوق، كما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية، وهوما يؤثر على نقل الخدمات والمنتجات النهائية، بالإضافة إلى نقص خدمات المياه والكهرباء والتخزين والتخلص من النفايات.
- عدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة، إذ تستأثر أماكن دون أخرى بهذه المؤسسات، مما يؤكد وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات بين أقاليم الدولة الواحدة.

– اقتصار دعم المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني الذي يدعم أعمال المؤسسات الصغيرة ككل، والتركيز على المؤسسات الكبيرة.

– عدم ملائمة أساليب الاقتراض لظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة مشكلة عدم الضمانات الكافية للاقتراض، بالإضافة إلى عدم توافر الوعي المصرفي لدى أصحاب هذه المؤسسات مما يجعلهم يفضلون الاقتراض من سوق الإئتمان غير الرسمي والذي ترتفع فيه أسعار الفوائد، مما يمثل عقبة أمام حصولهم على التمويل بشروط ملائمة.

– على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة، إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن المؤسسات الصغيرة والتي غالبا ما تكون متقادمة أو متباينة في حالة توافرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظام للمعلومات خاصة بهذا القطاع.

– ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المؤسسات كشركات التأجير التمويلي، شركات خاصة لتسويق منتجات هذه المؤسسات، شركات ضمان مخاطر الإئتمان، شركات متخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة، ضعف الطاقة الإستعابية للأسواق وضعف البنية الأساسية للتصدير.

ب) معوقات داخلية(المستوى الجزئي):

– عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاص، بالخدمات والآلات والجودة، مما يؤدي إلى استخدام معدات متقادمة وهذا بدوره يؤدي إلى معدلات إنتاج منخفضة ومستوى جودة أيضا منخفض، أو إلى استخدام معدات متقدمة ذات استثمار كبير نسبيا وتكلفة تشغيل عالية.

– ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدى أصحاب هذه المؤسسات وعدم توافر المهارات البشرية المطلوبة، ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وضعف إمكانيات التسويق المحلي والخارجي خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق وتفضيلات المستهلكين ومواصفات المنتجين.

– إنخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة وافتقار العديد منها لمفهوم تخطيط الإنتاج، وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب، وافتقار الكثير منها للمفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية الدولية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع غير متطابقة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصريفها، أو تسويقها محليا أو دوليا.

– غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي إلى لجوء معظمهم إلى مكاتب محاسبة خارجية، لإعداد الحسابات الختامية، وهو ما يكبد المؤسسة نفقات كثيرة، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية.

2) أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (عبد الرحمن بن عنتروعبد الله بلوناس، ص 127–131)

إن الحد من الصعوبات والعراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد حلول لمشكلاتها من أجل المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية، وتطوير قدرتها التنافسية، يتطلب اتخاذ جملة من التدابير نوجزها في مايلي:

أ) الدعم الحكومي: يتمثل الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية في عدة صور ومظاهر في مختلف مراحل هذه المشروعات، وهو يتخذ الأشكال التالية:

– إزالة القيود والعراقيل الإدارية: وذلك بتوفير البنية التحتية، من طرق ومواصلات، وتأهين التمويل بطرق ميسرة، تشجيع التصدير، تخفيض رسوم الإنتاج والضرائب المباشرة وغيرها .

– تقديم الإستشارات الاقتصادية: وتشمل تعريف المنتجين بالقيام بدراسات الجدوى، مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم والأسواق، وبعد قيام المشروع إطلاعهم على كل ما يتعلق بالمواد الأولية، واليد العاملة وتحسين الجودة، ورفع القدرة التنافسية .

– إقامة مؤسسات مالية متخصصة: في التعامل مع هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة تراعي ظروف نشاطها وإمكانياتها المتاحة، بالإضافة لتخصيص حصة عادلة من الدعم الدولي في إطار التعاون المتعدد الأطراف الذي تبرمه الحكومة مع المصارف الدولية .

– إنشاء هيئات ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي: للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا للتغلب على مشكل الضمانات التي تشترطها البنوك .

ب) تسهيل التمويل: نظرا للوضعية الراهنة لمعظم الدول النامية، فإن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشكلة التمويل، وكذلك عدم الاستجابة لمقتضيات شروط الضمان التي تتطلبها مؤسسات الإقراض، لذلك من الواجب عند إعداد وتنفيذ برنامج القروض أيا كان مصدرها مراعاة مايلي:

– يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية وفترات سماح معقولة، وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في السوق المالية .

– تحسين أداء المحافظ المالية، عوضا عن فرض رسوم جزائية وتطبيق إجراءات الرهن، أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن السداد لأسباب موضوعية .

– التركيز على دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كالجمعيات التعاونية، وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية في تمويل المشروعات.

ج) الإدارة الرشيدة: إن نجاح المؤسسات الصغيرة يتوقف على الإعتراف بأهمية الموارد البشرية، والتعاون بين العمال ومرؤوسيهم، والإدارة الرشيدة القائمة على الفهم والمعرفة والكفاءة الماهرة المتميزة ضرورية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المشاريع، كما أن التحسين المستمر للمهارات والتقنيات الإدارية مطلب ملح لرفع كفاءة أداء هذه المشروعات، بما يكفل لها الإحتفاظ بموقعها المتميز ضمن المؤسسات الصناعية الوطنية .

د) التدريب والتطوير: التدريب والتطوير يساعدان اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة مشاكل الإدارة، بشكل منطقي والعمل على إيجاد حلول لها، وتعزيز الخبرة بالمعرفة المكتسبة من التدريب سعيا إلى تطوير العمل وزيادة الإنتاج، ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية، كما أن تدريب الإطارات، والتدريب المنظم للعمال يسمح لها بترقية الأداء .

هـ) إتقان الإنتاج وحسن تسويقه: يمثل الإنتاج والتسويق أحد إنشغالات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقتضي الإرتقاء بهما الإهتمام بمايلي:

– الإستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين الفن الإنتاجي .

– إدخال محاسبة التكاليف كأداة للرقابة وخفض التكاليف الكلية للمنتجات من أجل البيع بسعر تنافسي .

– توسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عنها بالطرق الحديثة، كالإشتراك في المعارض الوطنية والدولية .

– التركيز على فتح أسواق جديدة، أو عمل دراسات تسويقية، والقيام باستقصاءات ودراسة السوق، واحتياجاتها وتطورها، وتوفير معلومات حديثة حول اتجاهات وفرص إمكانات إقتحام الأسواق الدولية.

و) الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة: أصبح لا يمكن الاستغناء عن المنتجات التكنولوجية والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، والإتصال لتحسين الكفاءة والقدرة على التنافس والقابلية لتوليد الربحية لهذه المشروعات، مما يتطلب منها إجراء بحوث مناسبة، ونشر المعلومات عن التكنولوجيا، وتدريب المدربين والعمال على تطبيقها، مع الأخذ بعين الإعتبار آثار هذه التكنولوجيا لذا ينبغي إسناد الدور الأكبر للجامعات والمعاهد ومراكز البحث، بالإشتراك مع هذه المشاريع.

النتائج والتوصيات:

يتمثل التحدي الأكبر بالنسبة لبلادنا خلال السنوات القادمة في البحث عن حل معضلة التبعية الخارجية وتنويع اقتصاد الدولة الذي يظل هشا إلى الآن أمام تقلبات سوق البترول الدولية وارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة وذلك في أقرب الآجال وبمنهجية هيكلية، وفي ظل الأزمة الحالية لابد من تطبيق خطط منهجية وسياسات تعتمد على أولويات تتلخص في المقترحات التالية:

- العمل على إيجاد بدائل سلعية موجهة للتصدير خارج قطاع المحروقات .
- تقوية ومساعدة النسيج الصناعي المتوفر والحفاظ عليه ومحاولة توسيعه من خلال إعطائه العناية الكاملة حتى ينهض ويقوم بالدور الحقيقي له .
- دعم القطاع الخاص وإشراكه بقوة في عملية التنمية .
- البحث العلمي وإشراك المخابر العلمية في دعم العملية الاقتصادية .
- استغلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج السلع التي تستغلها المؤسسات الكبيرة، لأن إعادة بعث الصناعات يساهم في تقوية الاستثمارات وتحقيق التنمية.
- تطهير النظام المالي والاقتصادي وإزاحة كل العراقيل التي من شأنها عرقلة هذا القطاع.
- تقديم المساعدات الصغيرة والمتوسطة في ميدان التنمية الشاملة وعدم اقتصارها على صناعة بعض السلع الاستهلاكية فقط.

المراجع:

1. عبد اللطيف بن أشنهو، (2004م) ،الجزائر اليوم بلد ناجح، دار النشر للتوزيع، الجزائر، ص 40.

2. السعيد رويبح (2012م–2013م): التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970م–2009م)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، ص 27_29.

3.Jaque Roger Marchant(1991): Réussir Nos PME, dunod,Paris, 1991, p 27.

4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2002): تقرير من أجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون جوان، ص 6–5.

5. نبيل جواد، (2007م) ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان ، ص 25.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، (2001م): العدد 77، السبت 30 رمضان 1422هـ الموافق 15 ديسمبر 2001، ص 4- 6.

7. هالة محمد لبيب عنبة، (2002م): إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير ومتوسط وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،ص17.

8. صالح صالح، (2004م): أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 3، ص 40،42.(بتصرف)

9. الخطاب علي، (2010م): إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة،دار أسامة، الأردن، الطبعة الأولى، ص 286.

10. نشرية إحصاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (2015،2013،2012، 2017)على الموقع: www.mdipi.gov.dz

11. المرجع السابق.

12. المرجع السابق.

13. المرجع السابق.

14. غدير أحمد ، (2007م) ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 45.

15. عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بلوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، العدد 01، ص 127،131، (بتصرف)

16. ثامر دليلة ، (2016م)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر.

17. بسعيد أسامة نبيل ومحمدي مواهب ، (2017م)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الصناعي الجزائري، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط، سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي14-15 أكتوبر.